

# بيئة السكن في ناحية بهرز

د. رقيه مرشد حميد<sup>1</sup>  
وحدة الابحاث المكانية - جامعة ديالى

## المقدمة

يعد المسكن من أهم الأولويات التي تشغل بال الإنسان أن لم تكن أهمها، فكما هو معروف إن أول عمل قام به الإنسان هو البحث عن مأوى يقيه من الظروف البيئية المتقلبة ويوفر احتياجاته الأساسية، وفي وقتنا الحالي أصبح الحصول على مسكن مناسب يلبي احتياجات الأسرة من الصعوبة بمرور الزمن، نظراً للظروف الاقتصادية المتقلبة، والارتفاع المتسارع في أسعار الأراضي، إضافة إلى التعقيدات، والعادات والتقاليد التي زادت في تكلفة المسكن، وغالباً تكون المشكلة في عدم ملائمة أساليب تقسيمات الأراضي للظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية، إنشاء مسكن يزيد عن حاجة الأسرة الفعلية.

إن الاهتمام بالبيئة السكنية مرده أنها ، والانماط المكانية التي تشكلها ، تعكس صورة دقيقة للاوضاع الاقتصادية والسياسية التي عاشها البلد ، وكذلك تمثل صفحة لا يقرأها الا من تأهل لقراءة استعمالات الارض والبنية العمرانية والتحاور معها (1). وتعرض احصاءات البيئة السكنية صور اخرى ، ولكنها كتبت بلغة الارقام . ما سيعرضه هذا البحث ، هو نتيجة لتحليل استثمارات المسح الميداني الذي اجري في مركز ناحية بهرز وبلغ عدد الاستثمارات (٤٢٢) استثماراً، كانت (٣٧) استثماراً منها بدون تحديد اسم الحي ، كما ان مجموع الوحدات السكنية التي تمت زيارتها هو (٤١٧) وحدة سكنية ، وهذا ما سوف يتم عرضه خلال البحث ، فالبحث معني بالبيئة السكنية في ناحية بهرز .

من خلال الارقام سنلاحظ أثر الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق وانعكاسها على البيئة السكنية ، وتباين ذلك مكانياً بين الريف والحضر. وكذلك مدى تأثير تلك البيئة السكنية على ساكنيها وعلى صحتهم وراحتهم ، وكذلك تقييم السكان لتلك البيئة الصغيرة ( المسكن ) التي يعيشون فيها والبيئة المحيطة بهم بعبارة اخرى ، محاولة لتأشير الانماط المكانية للبيئة السكنية في ناحية بهرز وما تتضمنه من رسالة لصانعي القرار .

<sup>1</sup> dr.roqaya@yahoo.com. باحثه في وحدة الابحاث المكانية / جامعة ديالى .

**فرضية البحث:** تباين البيئة السكنية والمشكلات التي تواجهها وتأثيراتها على السكان تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد.

**هدف البحث:** تأثير الانماط المكانية لبيئة السكن في ناحية بهرز وما نسبة انطباق المعايير المحلية والدولية للسكن عليها ، و استشفاف مضامينها وما تحويه من رسائل الى صانعي القرار

### **منهجية البحث:**

تتحدد منطقة الدراسة بالحدود الادارية لناحية بهرز و تشكيلاتها الادارية الرسمية المعتمدة في عملية الحصر الشامل التي جرت عام ٢٠٠٩ . و تعتمد الدراسة على قراءة البيانات الرسمية التي افرزها الحصر ، وكذلك تعتمد اساساً لها استمارات الاستبيان التي ملئت من قبل ساكني ناحية بهرز .

### **المعايير الدولية للحق في السكن**

ان المعايير التي تحددها الدول إنما هي معايير الحد الأدنى المفروض توافرها في البيت ليعد مقبولاً اجتماعياً وصالحاً لسكن الإنسان<sup>(٢)</sup>. ومن هذه المعايير :

أولاً: معنى الحق في السكن الملائم

المسكن هو المكان الأكثر الذي يقضي فيه الإنسان وقته، ومنه ينطلق للعالم وللبيئة المحيطة يؤثر فيهما ويتأثر منهما، وبقدر ما يكون ملائماً بقدر ما يكون الإنسان مبدعاً وفاعلاً وخلاقاً. إن الحق في السكن، يجب أن يتم وضعه في الإطار الصحيح له، فهو حق عالمي وجزء أساسي في القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث جرى توضيحه وتحديد أبعاده. فهو حق الإنسان في مكان يضمن له العيش بكرامة وأمان وبما يضمن له خصوصيته وبناء علاقات عائلية واجتماعية والتأثير على ما حوله اجتماعياً وسياسياً وثقافياً. وهو المكان الذي يعطي الفرصة لسكانيه للخلق والإبداع والمشاركة النشطة في الحياة الاجتماعية. وبذلك فهو لا يعني حداً أدنى يمكن من خلاله ضمان البقاء، بل إن السكن هو شرط أساسي للحريات المختلفة بالانتماء لجماعة ما وإقامة الصلات والعلاقات معها في إطار من الخصوصية بما يضمن ويحمي تلك العلاقات مع المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد.

إن انتهاك الحق في السكن ينجم عنه انتهاك لحقوق أخرى كثيرة مدنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية. فانتهاك الحق في السكن يتولد عنه انتهاك الحق في الحياة العائلية والخصوصية والحق في حرية التنقل والذي يشمل حق الفرد في اختيار مكان إقامته وألا يتم إجلاءه قسراً. وبالنظر إلى المسكن كمكان يوفر الأمان لسكانيه، فإن انتهاك الحق في السكن في المحصلة النهائية يعني انتهاكاً للحق في الحياة، إضافة لذلك فإن حقوقاً أخرى كالحق في الصحة والبيئة السليمة والضمان الاجتماعي والحياة العائلية وغيرها من الحقوق يجري انتهاكها.

ثانياً: الحق في السكن وعلاقته بالحاجات الأساسية

لا يمكن الحديث عن سكن ملائم إذا لم يتم الأخذ بعين الاعتبار إشباع الحاجات الأساسية، ونظراً لأن الحاجات الأساسية التي يجب توفرها في المسكن واسعة وتشمل قائمة طويلة، فإننا

سنستند إلى قائمة الوظائف الأساسية التي أعدها ماكهيل وماكهيل لأهميتها ولتوضيح جوهر المقصود بوظائف الحاجات الأساسية المراد خدمتها وتحقيقها: (٣)

- وظائف الحاجات الجسمية: وتشمل الأكل والنوم والاستحمام وقضاء الحاجة (التبرز) والعديد من النشاطات الانسانية،... الخ.
- وظائف الحاجات النفسية والاجتماعية: الجنس والخصوصية والتواصل الاجتماعي والممارسات الدينية والرعاية بانواعها والهوايات الإبداعية والاتصالات ومجمل أسباب المتعة الجمالية ممثلة في مكان الإقامة والبيئة المحيطة.
- التحكم أو التنظيم البيئي: استخدام التدفئة والتبريد والحماية من شدة حرارة الشمس أو شدة الرياح والأمطار والغبار والتعديات الخارجية الأخرى كالحشرات والقوارض... الخ
- التركيبات والأرضيات الداخلية: الأثاث والمعدات اللازمة للحاجات الجسمية والاجتماعية من الأرضيات والحوائط والسقوف للمساعدة على التنظيم البيئي الداخلي.
- التركيبات والأسطح الخارجية: للحماية من العوامل البيئية الخارجية بتوفر الحوائط والأسطح وصرف مياه المجاري والتخلص من الفضلات (القمامة) ومخزن وقود الطاقة ومخزن أدوات اللعب والعمل ومناطق اللهو والترفيه وبستان لزراعة الخضر في مكان مجاور ومنطقة مخصصة للمواشي في مكان مناسب وحوائط وأسوار... الخ حيثما يتطلب الأمر ذلك سواء لدواعي الأمن البدني أو لأغراض ثقافية.
- نواح متعلقة بالخدمات الخارجية: سهولة الوصول للطرق الممهدة والمحلات التجارية والأسواق والنقل ومكان العمل والجيران والمجتمع المحلي والصحة والتعليم والمواصلات (الهواتف التلغراف البريد)، وغير ذلك من الخدمات.

ثالثاً: المعايير الدولية الخاصة بالحق في السكن

على الرغم من أن هناك مجموعة متنوعة وواسعة من الصكوك الدولية التي تعالج مختلف أبعاد الحق في السكن الملائم، إلا أن المادة ١١ (٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمثل الحكم الأشمل من الأحكام ذات الصلة. وتنص هذه المادة " تقرر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتخذ الدول التدابير اللازمة لانفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر." (٥)

وفي العام ١٩٧٦ عقد مؤتمر فانكوفر في كندا بشأن المستوطنات البشرية والذي نص على: " إن السكن والخدمات المناسبة حق أساسي للإنسان يفرض على الحكومات واجب ضمان بلوغ جميع الناس له، بادئة بتقديم مساعدة مباشرة إلى أقلهم حظاً عن طريق برامج موجهة تعتمد على الجهد الذاتي والمجتمعي. وينبغي على الحكومات السعي إلى تذليل جميع العقبات التي تحول دون بلوغ هذه الأهداف."

وينص المبدأ رقم (١) من إعلان فانكوفر على أن " تحسين نوعية حياة البشر هي الهدف الأهم لأية سياسة خاصة بالمستوطنات البشرية. إن هذه السياسات يجب عليها أن تسهل التحسين المتواصل والسريع في نوعية الحياة لكل الناس، بدءاً بتلبية المتطلبات الأساسية في الطعام، المأوى، الماء النقي... الخ."

في عام ١٩٩٦، عقد المؤتمر الثاني للمستوطنات البشرية في اسطنبول بتركيا والذي جاء فيه (٦): "نعيد التأكيد على التزامنا بالإحقاق المتواصل للحق في السكن كما جرى إقراره في

المواثيق الدولية. تحقيقا لذلك سوف نسعى للمشاركة النشطة من قبل جمهورنا، الشركاء الخاصين أو غير الحكوميين، وعلى كل المستويات لضمان الحماية القانونية لشاغلي المساكن من التمييز وتوفير الفرص المتساوية للجميع للوصول إلى السكن الملائم والمتاح للأفراد وعائلاتهم."<sup>(٧)</sup>

وفي الملحق الثاني الخاص بالأجندة من إعلان اسطنبول يفرد المؤتمرون جزءا كبيرا منه للحق في السكن: "إن المأوى الملائم يعني أكثر من سقف فوق رأس الإنسان. بل يعني أيضا الخصوصية الملائمة، إمكانية الوصول إليه، الحيز الملائم، الأمن الملائم، الحماية القانونية لسكانيه، الصلابة والمتانة البنيوية، الإضاءة الملائمة، التدفئة والتهوية، البنية التحتية الأساسية الملائمة، مثل التزود بالمياه، خدمات الصرف الصحي والتخلص من الفضلات، بيئة ملائمة والعوامل المرتبطة بالصحة، منطقة ملائمة ويمكن من خلالها الوصول خصوصا للعمل والخدمات المختلفة. إن كل تلك النقاط يجب أن تتوفر وبتكلفة متاحة. إن الملائمة يجب أن تتقرر من السكان ذوي العلاقة".

كما عولج الحق في السكن الملائم في جدول أعمال المؤئل وتحديدًا في الفقرة ٦١ والتي تنص على أنه "منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ أصبح الحق في سكن ملائم باعتباره عنصرا هاما من عناصر الحق في مستوى معيشي ملائم، أمرا مسلما به".

حددت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سبعة عناصر أساسية تشكل مجموعها الضمانات الأساسية التي يوفرها القانون الدولي لتمتع الأفراد بالحق في السكن الملائم. وأهمية ذلك تنبع من أن هذه المعايير تشكل تعريفا بالحقوق من جهة ووضعها في إطار عملي يمكن تحقيقه والمطالبة به، وهذه العناصر هي<sup>(٨)</sup>:

#### ١- الضمان القانوني للاستمرار في شغل المسكن

إن جميع الأفراد وبغض النظر عن شكل ونوع المسكن الذي يتمتعون به، يجب أن يحظوا بدرجة من الأمن في هذا المنزل، بحيث تضمن لهم الحماية القانونية من إخلاء مساكنهم بالإكراه والمضايقات وغير ذلك من التهديدات.

#### ٢- توفير الخدمات والمواد والمرافق والهيكل الأساسية

حتى يمكن وصف السكن بأنه ملائم فلا بد من أن تتوفر له بعض المرافق الأساسية اللازمة للصحة والأمن والراحة والتغذية. والموارد الطبيعية والعامّة وعلى المياه النظيفة والطاقة لأغراض الطهي والتدفئة والإضاءة وكذلك المرافق المتعلقة بتعزيز الصحة العامة والغسيل وتخزين الأغذية والتخلص من النفايات وتصريف المياه وخدمات الطوارئ.

#### ٣- القدرة على تحمل التكاليف

أن التكاليف المتعلقة بالسكن تحتل أهمية فائقة في التمتع بهذا الحق، فالتكاليف المالية المرتبطة بالسكن يجب أن تكون متلائمة مع الدخل، ويجب على الدول ضمان ذلك .

#### ٤- الصلاحية للسكن

حتى يكون المسكن ملائما وصالحا للسكن، يجب أن يضمن لسكانيه الحماية من العوامل التي تهدد الصحة العامة. كذلك السلامة الجسدية لمن يسكنه، وبذلك يجب تطبيق المبادئ الصحية للسكن والتي أعدتها منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة في العام ١٩٩٠ "والتي تعتبر أن السكن يشكل العامل البيئي المرتبط على نحو أكثر تواترا بحالات الوبائيات،

أي أن السكن غير الملائم والمعيب يكون بصورة دائمة مرتبطا بارتفاع معدلات الوفيات والأمراض.”

٥- إتاحة إمكانية الحصول على السكن

يجب أن تتاح إمكانية الحصول على السكن الملائم لأولئك الذين يحق لهم الاستفادة منها، وفي هذا الصدد تؤكد المعايير على أن الفئات المحرومة، على وجه الخصوص، يجب أن تتاح لها إمكانية الاستفادة بصورة كاملة ومستمرة من موارد السكن الملائم.

٦- الموقع

لكي يعتبر السكن ملائماً يجب أن يكون في موقع يتيح لسكانه إمكانية الاستفادة من خيارات العمل وخدمات الرعاية الصحية والمدارس وغير ذلك من المرافق الاجتماعية الحيوية.

١. المعلومات الاحصائية لناحية بهرز:

تشير نتائج الحصر الشامل والترقيم الى ان عدد سكان ناحية بهرز بلغ (٤٣٤٤٢) نسمة عام ٢٠١٠ ، وكانت نسبة سكان الحضر فيها (٦٨%) من مجموع السكان ، ونسبة سكان الريف (٣٢%) . وتم حصر وترقيم (٦٧١١) أسرة ، (٧٦,٧٦%) منها تقطن الحضر و (٢٣,٢٣%) تعيش في الريف . وبلغ عدد المساكن المشمولة بالمسح الميداني في بهرز (7323) مسكناً . ينظر الجدول (١)

٢. المسح الميداني:

اما فيما يتعلق باستثمارات المسح الميداني والتي بلغ عددها كما أسلفنا (٤٢٢) استثماره ، كانت من ضمنها (٣٧) استثماره من دون تحديد اسم الحي ، وقد شملت هذه الاستثمارات العديد من الجوانب البيئية والتي تمثلت على شكل اسئلة تم طرحها للقاريء ( المجيب ) ، منها مساحة السكن ، حجم العائلة ، وعدد الاسر التي تشترك بالسكن الواحد ، وعمر المسكن ، ومادة البناء ، ووجود حديقة ام لا ، وغيرها من الاسئلة التي تتعلق بكفاءة وملائمة المسكن للعيش ، اما فيما يتعلق بالبيئة المحيطة فقد طرحت العديد من الاسئلة منها تلوث البيئة ، وصعوبة المواصلات ، وعدم توفر الخدمات .

ومن خلال المسح الميداني وجد ان مجموع الوحدات السكنية التي تم زيارتها هي (٤١٧) وحدة سكنية ، والتي تمثلت بـ(٣٧٢ منزل و١٦ شقه و ٢٩ مشتمل ) . ومن خلال هذه الاستثمارات يمكن ان نخرج بالاتي :

جدول (١) اعداد السكان والمسكن والاسر في ناحية بهرز حسب بيانات الحصر والترقيم ٢٠١٠.

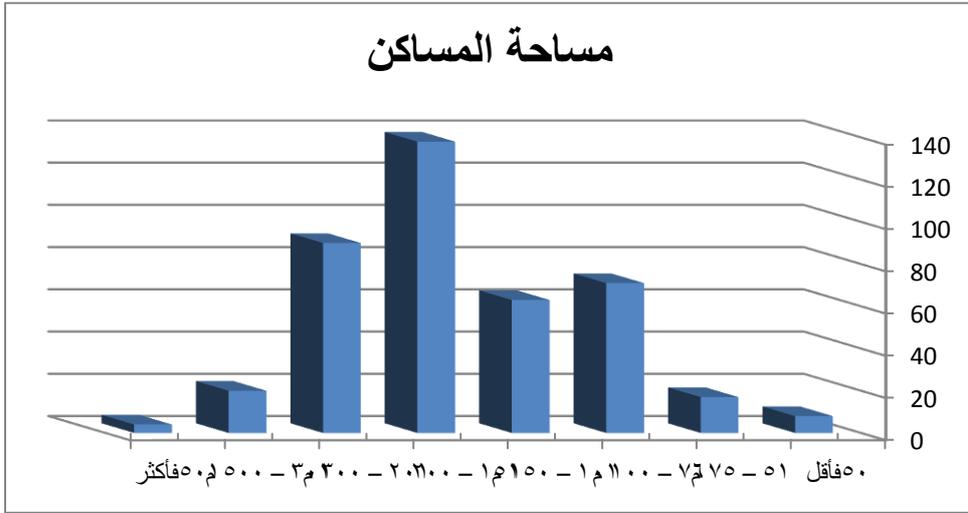
المجموع			سكني خالي	سكني مغلق			سكني مشغول			البيئة		الناحية
سكان	أسر	مسكن	مسكن	سكان	أسر	مسكن	سكان	أسر	مسكن	نوع المبنى	المجموع	
												بهرز (أشنونا)
43434	6710	7322	1287	125	33	33	43309	6677	6002	الدار	المجموع	بهرز (أشنونا)
8	1	1	0	0	0	0	8	1	1	خيمة أو بيت شعر	المجموع	بهرز (أشنونا)
43442	6711	7323	1287	125	33	33	43317	6678	6003	المجموع	حضر	بهرز (أشنونا)
29544	5152	4835	324	13	16	16	29531	5136	4495	الدار	حضر	بهرز (أشنونا)
29544	5152	4835	324	13	16	16	29531	5136	4495	المجموع	ريف	بهرز (أشنونا)
13890	1558	2487	963	112	17	17	13778	1541	1507	الدار	ريف	بهرز (أشنونا)
8	1	1	0	0	0	0	8	1	1	خيمة أو بيت شعر	ريف	بهرز (أشنونا)
13898	1559	2488	963	112	17	17	13786	1542	1508	المجموع		

المصدر : الجدول من عمل الباحثة اعتمادا على : الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمسكن ، التعداد العام للسكان والمسكن : محافظة ديالى ، خلاصة نتائج تعداد المباني والمنشآت والأسر لعام ٢٠٠٩ ، أيلول ٢٠١١ .

المسكن : يمكن ان نلخص حالة المسكن في ناحية بهرز بالعديد من الجوانب منها :

أ. مساحة المسكن : وجد من خلال المسح الميداني ان مساحة المساكن في ناحية بهرز ضمن العينة التي شملتها استمارات الاستبيان قد تراوحت ما بين ( ٢٠\_ ٩٠٠ ) م، وقد تم تصنيفها من قبل الباحثة الى مساكن ذات مساحة صغيرة جدا ( ٥٠ م فأقل ) والتي شملت ( ٢ مسكن مساحة ٢٠ م و ٦ مساكن مساحة ٥٠ م فقط ) ، اما المساكن ذات المساحة الصغيرة وهي بين ( ٥١\_ ٧٥ م ) فقد شملت ١٧ مسكنا توزعت بين ( مسكن واحد لكل من مساحة ٥٨ م و ٦٩ م و ٧٢ م ) في حين نجد ان ( ٥ ) مساكن كانت مساحتها ( ٦٠ ) م و ( ٣ ) مساكن مساحتها كانت ( ٧٠ ) م ، وكذلك ( ٦ ) مساكن كانت مساحتها ( ٧٥ م ) فقط ، وهذا ما نلاحظه من الشكل (١) ، بينما نجد ان المساكن التي تراوحت مساحتها بين ( ٧٦\_ ١٠٠ م ) فقد شملت ( ٧١ ) مسكنا وقد توزعت بين مساحات هذه الفئة ، كذلك الحال بالنسبة للمساكن التي مساحتها بين ( ١٠١\_ ١٥٠ م ) فقد شملت ( ٦٣ ) مسكنا ، وصولا الى مساحة ( ٩٠٠ م ) والتي شملت مسكنا واحد من ضمن عينة الاستثمارات قيد الدراسة . وقد شكلت مساحة المسكن ( ٢٠ ) مانسبته ( 0.486%) من مجموع المساكن قيد الدراسة ، في حين نجد ان مساحة ( ٥٠ م ) قد شكلت مانسبته ( 1.459%) من مجموع المساكن قيد الدراسة ، في حين نجد ان مساحة المسكن ( ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٩ م ) قد شكلت نسبة ( 0.243 ، 1.216 ، 0.243%) على التوالي من مجموع المساكن قيد الدراسة ، وقد حازت على اعلى نسبة من مجموع المساكن قيد الدراسة ( المساحة ٣٠٠ ، ١٠٠ ، ٢٠٠ م ) وكانت بنسبة ( 14.598 ، 13.868 ، 28.223%) على التوالي .

شكل (١) التدرج المساحي للمساكن في ناحية بهرز .



المصدر : الشكل من عمل الباحثة اعتماداً على استمارات الاستبيان .

أي ان (١٢٠) مسكن كانت مساحتها دون (١٥٠ م) وهي مساحة من الممكن العيش فيها ، بينما نجد ان عدد المساكن التي كانت مساحتها من (١٥٠ - ٢٠٠ م) (١٧٧) مسكن ، والمساكن بمساحة (٢٠٠ - ٣٠٠ م) كان عددها (٩٠) مسكن ، أما مساحة (٣٠٠ - ٥٠٠ م) فقد كان عدد مساكنها (٢٠) مسكن ، في حين نجد ان مساحة (٥٠٠ - ٩٠٠ م) تمثلت في (٤) مساكن فقط من ضمن العينة قيد الدراسة .

#### - الفراغ اللازم لتشييد مسكن اقتصادي

قد يصعب تحديد الفراغ اللازم لتشييد مسكن اقتصادي في مجتمع تختلف فيه خصائص الأسرة الاجتماعية والاقتصادية ، الا ان هناك بعض المعايير (جدول ٢) وذلك باعتماد الفرضيات التالية:

١. أن معدل حجم الأسرة العراقيه يتراوح ما بين ٦-٨ أشخاص حسب الإحصائيات السكانية المعدة من قبل الإحصاءات العامه.

٢. ملائمة المقاييس الفراغية الموحدة للعناصر المكونة للمسكن للمجتمع العراقي، واعتمادها في تطوير المعايير القياسية.

فقد أمكن تحديد حاجة الأسرة العراقيه المكونة من ثمانية أفراد (الوالدين وستة أبناء) من الفراغ كما في الجدول (٢) وبتوزيع مجموع المساحات على دورين تصبح مساحة الدور الواحد ٢١٠٠ م<sup>٢</sup>، وتلعب هذه المساحة دوراً كبيراً في تشييد مسكن اقتصادي يلبي حاجة الأسرة من الفراغ المناسب<sup>(١٠)</sup>. ان هذه المساحة قد تكون صغيرة جداً مقارنة بالمعايير الدول لحجم المسكن وبالرغم من ذلك فإن (٣٩) مسكن من حجم العينه هو دون هذا المعدل .

جدول (٢) احتياج الأسرة من الفراغ لإقامة المسكن المناسب.

العنصر	الاطوال	المساحة	المجموع
غرفة نوم رئيسية	٦ X ٤	٢٢٤	
٣ غرف نوم للأبناء	٣ X ٤ X ٥	٢٦٠	
صالة معيشة	٦ X ٥	٢٣٠	
مجلس	٤ X ٦	٢٢٤	
مطبخ	٤ X ٤	٢١٦	
٤ دورات مياه	١,٨ X ٢,٨ X ٤	٢٢٠	
طرقات ومداخل	%٧	٢١٥	
خدمات	٤ X ٢,٧٥	٢١١	٢٠٠٠

المصدر : الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على : تطوير أساليب تحقق الاقتصادية في المسكن ، محمد بن عبد الله إدريس ، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الملتقى الثاني للهندسة القيمة المسكن الاقتصادي الرياض- المملكة العربية السعودية [www.araburban.net/files.php?file...of](http://www.araburban.net/files.php?file...of)

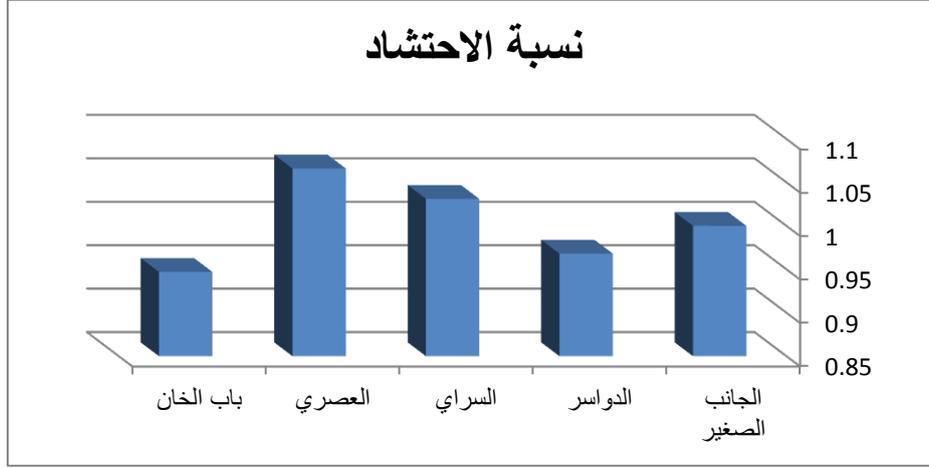
ب. عدد غرف المسكن : من المعروف ان عدد غرف المسكن يجب ان تتناسب مع عدد ساكنيه ، وهي من ابسط متطلبات التنمية البشرية ، ان يجد الفرد حيزا له في مسكنه ، ومن خلال العينه وجد ان عدد الغرف يتراوح بين غرفة واحده الى تسع غرف ، وقد تم حساب درجة الاحتشاد للوحدات السكنية في مركز ناحية بهرز وعلى أساس غرف النوم<sup>(١١)</sup> ، (ينظر جدول ٣ والشكل ٢) فكانت طبيعية في اغلب المحلات مقارنة بمعايير الإسكان الحضري في العراق والذي جاء به مخطط الإسكان العام أن لا يزيد معدل إشغال الغرفة عن ٢,٥ شخصاً (أي شخصين وطفل لا يزيد عمره على عشر سنة). أما بالنسبة للمعايير الدولية فيعد هذا الرقم مرتفعاً مقارنة بدول العالم، ففي الولايات المتحدة ٠,٦ ، الاتحاد السوفيتي السابق ١,٣<sup>(١٢)</sup> ، اليابان ٠,٧٧ ، السويد وألمانيا ٠,٥٦ ، إسبانيا ٠,٦٣ ، تونس ١,٨٧<sup>(١٣)</sup> . أما بالنسبة لحجم المسكن من حيث عدد الغرف فينظر الشكل (٣).

جدول (٣) نسبة الاحتشاد حسب عدد الساكنين وعدد الغرف والمحلات .

نسبة الاحتشاد				
الجانب الصغير	الدواسر	السراي	العصري	باب الخان
١	٠,٩٦٨	١,٠٣١	١,٠٦٦	٠,٩٤٧

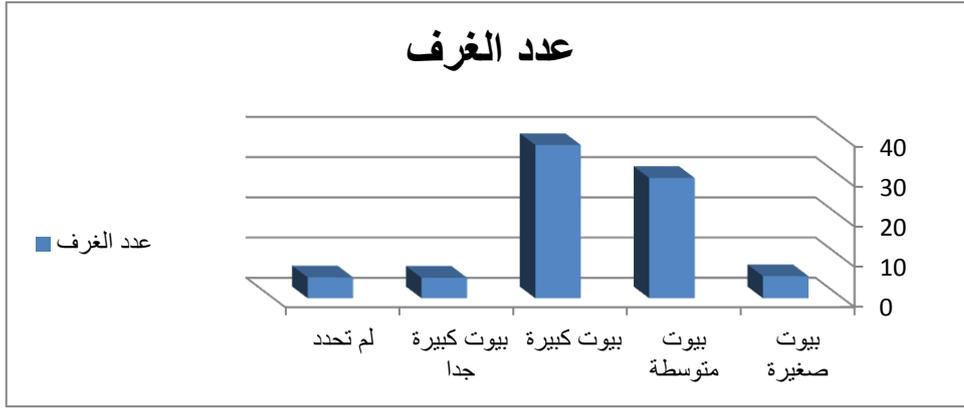
المصدر : الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على استمارات الاستبيان

الشكل (٢) نسبة الاحتشاد في الغرف.



المصدر : الشكل من عمل الباحثة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

الشكل (٣) حجم المسكن من حيث عدد الغرف.



المصدر : الشكل من عمل الباحثة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

إذ يلاحظ من الشكل ان نسبة البيوت الكبيرة ( من حيث عدد الغرف) (٤\_٦) غرفة ، قد وصلت الى ٣٨% من مجموع عدد الاستثمارات ، وتلته في النسبة البيوت المتوسطة الحجم (٢\_٣) غرفة بنسبة (٢٩,٩%) ، بعد ذلك جاءت البيوت الصغيرة (١) غرفة بنسبة (٥,٥%) من مجموع الاستثمارات قيد الدراسة ، واخيرا البيوت الكبيرة جدا (٧\_٩) غرفه وكانت بنسبة (٥,٢%) .

ج. عدد طوابق المسكن: من مؤشرات الواقع السكني هو عدد الطوابق ، حيث تم الاستفسار عن عدد الطوابق في مضمون الاستثمارات ، ومن خلال الجدول (٤) نجد أن :

- ٢٧٧ مسكن يتكون من طابق واحد اي شكل مانسبته (٦٥,٦%) من مجمل المساكن قيد الدراسة .

- ١٢٣ مسكن يتكون من طابقين وبنسبة (٢٩,١%) .

- ٣ مساكن فقط تتكون من ثلاثة طوابق وبنسبة (٠,٧%)

- في حين نجد ان ١٩ مسكن لم توضح اجابتها حول عدد طوابق المسكن .

جدول (٤) عدد طوابق المساكن في مركز ناحية بهرز .

عدد طوابق المسكن		
النسبة	عدد المساكن	عدد الطوابق
٦٥,٦	٢٧٧	١
٢٩,١	١٢٣	٢
٠,٧	٣	٣
٩٥,٥	٤٠٣	المجموع
٤,٥	١٩	لم تتم الاجابة
%١٠٠	٤٢٢	

المصدر : الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على استمارات الاستبيان

د. الحديقة:تزداد حاجات الإنسان مع التطور، فكلما تقدمت الإنسانية في السلم الحضاري انعكس ذلك على زيادة حاجاتها وتنوعها، ففي الوقت الذي كانت الاسرة تسكن في حيز مساحي محدد يجمع كل فعاليتها الحياتية، أخذ الإنسان بعد أن توفرت له سبل التطور بالبحث عن وسائل جديدة قد أصبح وجودها ملازماً وضرورياً للساكين، إذ أصبح تركيب المسكن يختلف عن سابقه بوجود (الحديقة والمرآب) مما أعطى مؤشراً اقتصادياً واجتماعياً إلى مكانه البيت وساكنيه فضلاً عن الوظيفة الجمالية التي يضيفها للبيت. ومن خلال الجدول (٥) نجد ان :

- ١٤٣ مسكن تحتوي على حديقة وكانت بنسبة (٣٣,٩%) من مجموع المساكن قيد الدراسة .

- ٢٧١ مسكن من دون حديقة وكانت نسبتها (٦٤,٢%) .

- كم ان هناك ٨ مساكن لم توضح اجابتها بهذا الخصوص .

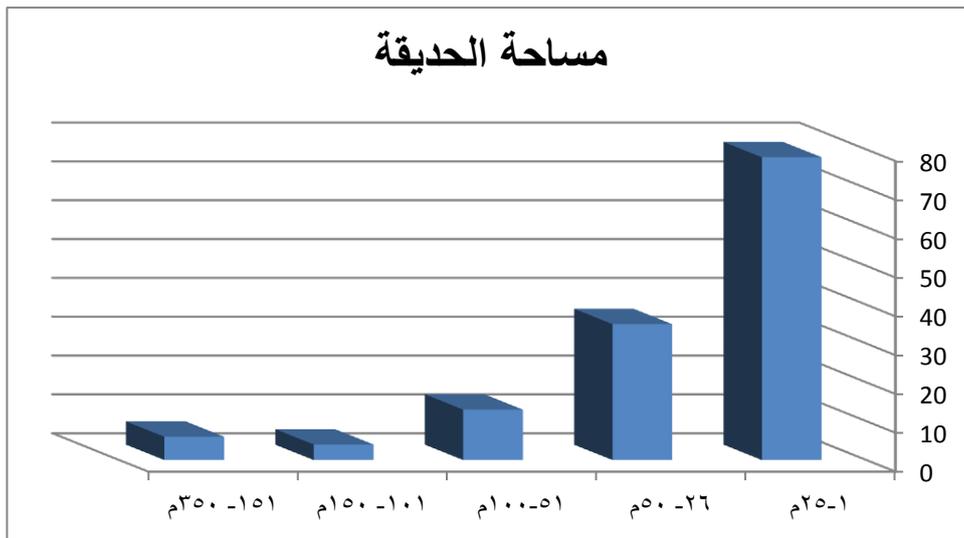
وتجدر الاشارة الى ان مساحة الحديقة التي تم ذكرها من قبل الساكنين تحددت من (١ \_ ٣٥٠م) ، اي انه هنالك مساحات لايمكن الاعتراف بانها تمثل حديقته بالمفهوم المتعارف عليه . وهذا ما يوضحه الشكل (٤).

جدول (٥) تصنيف المساكن حسب وجود الحديقة .

وجود حديقة	عدد المساكن	النسبة
تحتوي حديقة	١٤٣	٣٣,٩
لا تحتوي حديقة	٢٧١	٦٤,٢
المجموع	٤١٤	٩٨,١
بدون اجابة	٨	١,٩
المجموع	٤٢٢	١٠٠

المصدر : الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على استمارات الاستبيان.

الشكل (٤) تصنيف الحديقة حسب المساحة.



المصدر : الشكل من عمل الباحثة اعتماداً على استمارات الاستبيان.

إذ يتضح من خلال الشكل ان المساكن ذات الحدائق الصغيرة المساحة (١ - ٢٥ م) تشكل نسبة كبيرة جدا تصل الى (٧٨) من مجموع الاستمارات قيد الدراسة ، في حين كانت نسبة المساحة التي تحتوي حديقة بمساحة ( ٢٦ - ٥٠ م ) ( ٣٥ ) مسكن .

-تقييم السكان للبيئة : ويتمثل بتقييم السكان للبيئة السكنية التي يعيشون فيها من خلال عدة متغيرات منها :

١. دخول نور الشمس للمسكن .
٢. آثار الرطوبة .
٣. حالة المسكن العمرانية.
٤. مستوى القناعة.
٥. سبب عدم القناعة.
٦. سبب عدم الرضا .
٧. النفقات .

ومن أجل توضيح تقييم السكان للبيئة السكنية يجب الدخول في تفاصيل تلك المتغيرات كلاً على حدة :

١. دخول أشعة الشمس للوحدات السكنية طوال اليوم أمر مهم لتوفير بيئة داخلية صحيّة للتهوية. إذ توجد علاقة طردية بين قلة التهوية وضعف الإضاءة الطبيعية ، حيث أن قلة الإضاءة الطبيعية يدفع لاستخدام إضاءة صناعية لها مخاطرهما في حالة الإضاءة الزائدة، فإنها تؤثر على راحة العين وتسبب الشعور بالصداع وعدم التركيز، وهي من أعراض عدم جودة الهواء في البيئة الداخلية.<sup>(١٤)</sup>

إن ضوء النهار وأشعة الشمس هي متطلبات أساسية لتوفير بيئة سكنية صحية. وقبل اختيار الموقع المناسب يجب التساؤل: "هل يوفر الموقع ضوء النهار وأشعة شمس كافيين لكل مسكن؟". وبوجه عام يجب أن يتعرض عدد من حجرات المسكن لأشعة الشمس حال انتقالها في كل فصول السنة، وأن تكون النوافذ بواجهة تسمح بدخول أشعة الشمس إلى الحجرة بفاعلية.<sup>(١٥)</sup>

ومن خلال الاستبيان وجد ان (١٣٧) مسكن قد اشار الى ان نور الشمس يدخل لجميع مرافق المسكن ، ينظر الجدول (٦) في حين اشارت (٢٧٩) اسره الى ان نور الشمس يدخل الى بعض مرافق المسكن وليس جميعها ، في حين كانت هنالك (٦) اسر اجابتها غير واضحة .

ينظر الشكل (٥)، إذ ين الشكل ان (٦٦%) من المساكن لا يصلها نور الشمس كاملاً ، و(٣٢%) من المساكن يصلها نور الشمس ، وهذا يتسبب فس العديد من المشكلات الصحية لدى الساكنين .

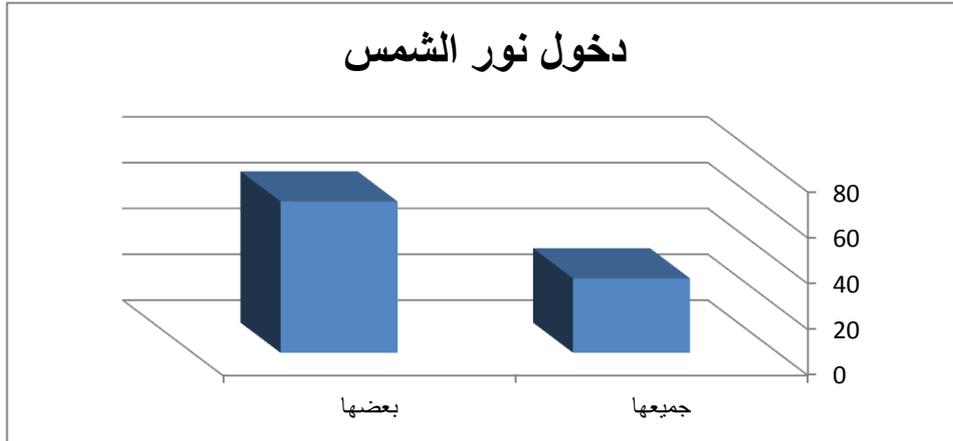
جدول (٦) دخول اشعة الشمس الى المسكن.

النسبة	عدد المساكن	دخول اشعة الشمس
٣٢,٥	١٣٧	جميعها
٦٦,١	٢٧٩	بعضها
١,٤	٦	اجابة غير واضحة
١٠٠	٤٢٢	المجموع

المصدر : الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على استمارات الاستبيان.

٢. آثار الرطوبة: تتسبب معظم النشاطات التي نقوم بها في المنزل في إنتاج البخار، الذي يتحول فيما بعد إلى رطوبة تغطي بعض أجزاء المنزل ، وهذه ينتج عنها انخفاض في درجات الحرارة ، وضيق في التنفس وخاصة عند الأطفال ، الذين هم أكثر عرضة للإصابة بأمراض الصدر التي تسبب لهم آلاماً كثيرة ، تظهر في مراحل متقدمة على شكل «مرض الربو» ، الذي تعاني منه نسبة كبيرة من الأطفال.

الشكل (٥) دخول نور الشمس الى المساكن .



المصدر : الشكل من عمل الباحثة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

إن تهوية الغرف بشكل كامل وخاصة الغرف الداخلية التي تكون عرضة أكثر لتأثير الرطوبة ونتائجها ، تؤدي الى التخلص من البكتريا وتجنب الأمراض ، فهناك تغيير مستمر للهواء عبر الحوائط الخارجية غير المحكمة العزل والمفاصل والشقوق . يشير الخبراء إلى أن التهوية غير المتحكم فيها تبعد قدرا كبيرا من الطاقة وتجعل سكان البيت يلجأون لأجهزة التدفئة<sup>(١٦)</sup> كما ان سوء التهوية يخلق درجة عالية من التركيز لغاز ثاني أكسيد الكربون وهو غاز خانق. ان الزيادة في الرطوبة النسبية يؤدي إلى تفاعلات كيميائية أهمها تحويل الغازات الحمضية إلى أمضاهها المقابلة والتي لها خطرها على المواد الأثرية المكونة منها المبنى الأثري عموما<sup>(١٧)</sup>

أفادت دراسة طبية فنلندية جديدة أن المنازل الملوثة بالرطوبة والعفن يمكن أن تسبب حالات دائمة من مرض الربو لدى الأطفال، أثبتت وجود ارتباط بين ظروف السكن غير الملائم وبين مرض الربو<sup>(١٨)</sup> ، وعلى حد قول الدكتور سيناشا، ترتفع خطورة الإصابة بالاكتئاب إلى حد ٤٠% فيما بين الناس الذين يسكنون بيوتاً رطبة ومتعفنة. وتسبب التفاعلات التي تبدو على هيئة أعراض صفير الصدر أو صعوبة التنفس أو حتى حصول التهابات فطرية داخل الرئة وأنسجتها وشعبها الهوائية الطبيعية أو غير الطبيعية. إضافة إلى إثارة حساسية الأنف أو التهابات الجيوب الأنفية. وبالتالي ظهور أعراض العطس ورشح الأنف والسعال والصداع. وأيضاً حالات حساسية العينين والحلق وتهيج أنسجتهما، بكل التداعيات المزعجة لذلك<sup>(١٩)</sup> بالبرد والحساسية الجلدية، بالالتهابات الرئوية والشعبية والتهاب اللوزتين. ومن خلال الاستبيان والجدول (٧) والشكل (٦) نجد :

- ٢٧,٥% من المساكن في مركز الناحية متأثرين بالرطوبة.

- ٤٠,٥% في بداية تأثر بعوامل الرطوبة .

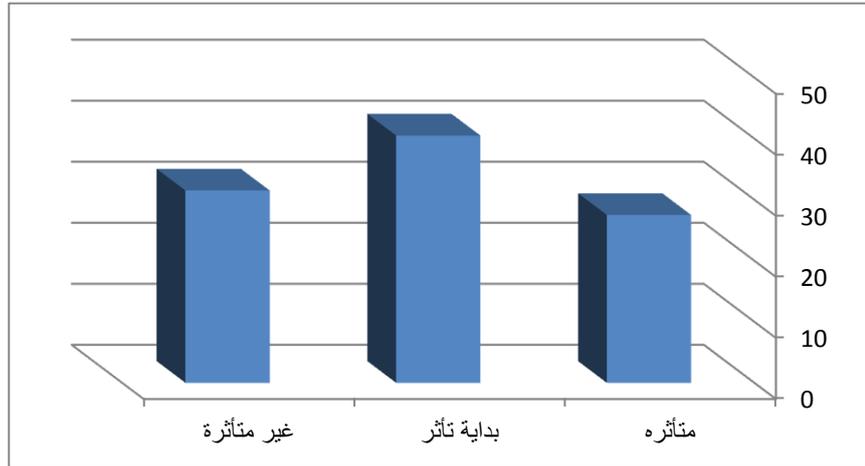
- ٣١,٥ غير متأثرة بالرطوبة .

جدول (٧) تصنيف المساكن حسب درجة تأثرها بالرطوبة .

النسبة	عدد المساكن	تأثير الرطوبة
٢٧,٥	١١٦	نعم
٤٠,٥	١٧١	قليل
٣١,٥	١٣٣	كلا
٠,٥	٢	بدون اجابة
%١٠٠	٤٢٢	

المصدر : الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على استمارات الاستبيان.

الشكل (٦) آثار الرطوبة في المساكن .



المصدر : الشكل من عمل الباحثة اعتماداً على استمارات الاستبيان.

ويعني هذا ان مانسبته ( ٦٨%) من المساكن بعائلاتها عرضه لمشاكل وخطر الرطوبة وما تسببه من امراض تم ذكرها مسبقاً.

٣. حالة المسكن العمرانية : والتي تتمثل بصلاحيه المسكن للعيش ، وشملت الاجابات جيده ومتوسطة و متردية ، كما هو مبين من الجدول (٨) .

يلاحظ من الجدول (٧) أن (٣٢,٧%) من المساكن في حالة جيده على حسب تقدير ساكنيها ، ومانسبته (٤٩,٣%) مقبوله او متوسطة من الناحية العمرانية ،وكانت نسبة (١٧,٣%) من المساكن متردية او غير صالحة للسكن ، كما ويؤخذ بعين الاعتبار ان هذه النسب هي عينه من المدينة وليست المدينة بأكملها ، ونجد ان هذا التقييم هو تقييم ساكني تلك المساكن وهو ليس تقييم اشخاص مختصين في البيئه او الهيئات التخطيطية ، أي انه يمكن ان يكون الواقع أسوأ من التقييم بالنظر للاخذ بالمعايير الدولية والعالمية لبيئه المسكن .

جدول (٨) حالة المساكن العمرانية .

حالة المسكن	عدد المساكن	النسبة
جيدة	١٣٨	٣٢,٧
متوسطة	٢٠٨	٤٩,٣
متريفة	٧٣	١٧,٣
غير واضحة	١	٠,٢
بدون اجابة	٢	٠,٥
المجموع	٤٢٢	%١٠٠

المصدر : الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على استمارات الاستبيان.

٤. مستوى القناعة : ويتمثل هذا المتغير في مدى قناعة الاشخاص بمحل سكنهم ، وما هو مستوى قناعتهم به . إذ نجد من الجدول (٩) أن مستويات القناعة متباينة ، يلاحظ ان مانسبته ( ٥٠,٩% ) من العينة راضين عن مساكنهم ، وهي نسبة مرتفعة جدا من العينة تصل الى النصف إذ ما اخذ بنظر الاعتبار الاستثمارات التي لم يتم الاجابة عنها بهذا الخصوص ، ان هذا العامل او المتغير يدخل في اعتبارات كثير ، فلكي يكون الانسان قادرا على التواصل والعطاء بكافة اشكاله لا بد من ان يكون متكيفا وراضيا عن البيئة الصغيره التي يعيش فيها ، وبالتالي يمكنه التواصل والتكيف

جدول (٩) مستوى القناعة بالمسكن .

مستوى القناعة	عدد المساكن	النسبة
تتوفر قناعه	٢١٥	٥٠,٩
غير راضين	١٧٣	٤١,٠
اجابة غير محدد	١	٠,٢
بدون اجابة	٣٣	٧,٢
المجموع	٤٢٢	%١٠٠

المصدر: الجدول من عمل الباحثة اعتمادا على استمارات الاستبيان .

مع الناس والبيئة المحيطة به لكي يكون اكثر انتاجا وابداعا في كافة مجالات الحياة .

٥. سبب عدم القناعة: قبل قليل تطرقنا الى مستوى قناعة الاشخاص بمساكنهم ، وقد وجدنا تبيان في الاراء وفي مستوى قناعة كل منهم ، وهذا يعود الى جملة من العوامل منها صغر المسكن ، وموقعه ، وكذلك النقص في الخدمات ، ولكن للأسف الجزء الكبير من الاستثمارات

لم يتم الاجابة عنها بهذا الخصوص ، إذ يلاحظ من الجدول (١٠) أن مانسبته (٣,٦ %) من العينة كان سبب قناعتهم بالمسكن راجع الى موقعه السيء ، (١٦,٦ %) من العينة يرجعون عدم قناعتهم بالمسكن الى صغر مساحته ، أما النسبة (١٣,٣%) يرجعون السبب

جدول (١٠) سبب عدم القناعة بالمسكن .

النسبة	عدد المساكن	سبب عدم القناعة
٣,٦	١٥	موقع السكن
١٦,٦	٧٠	صغر مساحته
١٣,٣	٥٦	نقص الخدمات
٦٦,٦	٢٨١	بدون اجابة
%١٠٠	٤٢٢	المجموع

المصدر: الجدول من عمل الباحثة اعتمادا على استمارات الاستبيان .

الى النقص في الخدمات ، كما نجد ان ما نسبته (٦٦,٦%) من العينة لم يجيبوا على هذه الفقرة من استمارة الاستبيان ، اي ان اكثر من نصف العينة لم تدلي باجوبتها .

٦.سبب عدم الرضا : يعود عدم الرضا عن المسكن الى جملة من الاسباب منها ارتفاع الايجار، وتهرؤ المبنى ، والبيئة الملوثة، وكذلك صعوبة المواصلات ، يلاحظ من الجدول (١١) ان نسبة (٣,٨%) من العينة غير راضين عن مساكنهم بسبب ارتفاع الايجار، في حين نجد ان نسبه (١٢,٣%) من العينة تعزي ذلك الى تهرؤ المباني وعدم صلاحيتها للسكن ، اما (٣,١%) من العينة هو تلوث البيئة ، في حين نجد ان (٢٤٥) من العينة كان عدم رضاهم راجع الى صعوبة المواصلات ، وللاسف نجد (٧٥,١%) لم تكن لديهم اجابة عن عدم الرضا وهي نسبة كبيرة جدا من العينة.

جدول (١١) سبب عدم الرضا عن المسكن .

النسبة	عدد المساكن	سبب عدم الرضا
٣,٨	١٦	ارتفاع الايجار
١٢,٣	٥٢	تهرؤ المبنى
٣,١	١٣	البيئة غير الجيدة
٢٤	٢٤	المواصلات
٧٥,١	٣١٧	بدون اجابة
%١٠٠	٤٢٢	المجموع

المصدر: الجدول من عمل الباحثة اعتمادا على استمارات الاستبيان .

٧. النفايات : ويمثل المتغير الاخير في قائمة تقييم السكان للمسكن وهي عملية جمع النفايات

جدول (١٢) تقييم السكان لعملية جمع النفايات .

فترة الجمع	عدد المساكن	النسبة
يومية	٢١٠	٤٩,٨
ثلاث ايام	٤٠	٩,٥
غير منتظم	٩٦	٢٢,٧
لا تجمع	٥٠	١١,٨
اجابة غير محددة	١	٠,٢
بدون اجابة	٢٥	٥,٩
المجموع	٤٢٢	١٠٠%

المصدر: الجدول من عمل الباحثة اعتمادا على استمارات الاستبيان .

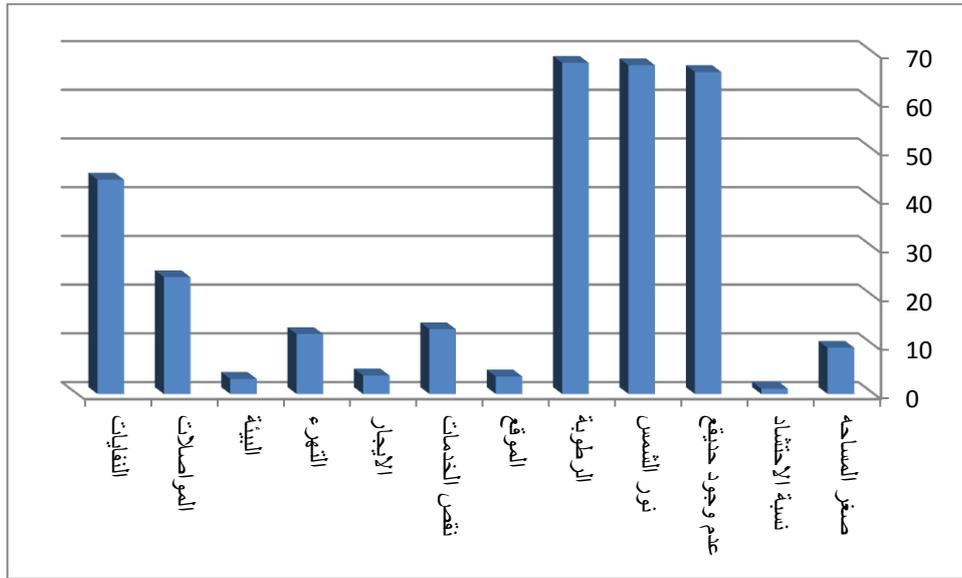
من الجدول(١٢) نلاحظ ان فترات جمع النفايات متباينة ، فيلاحظ ان (٤٩,٨%) من العينة قد اوضحت ان جمع النفايات هو عملية يومية ، في حين ان (٩,٥%) اشاروا ان عملية الجمع تتم كل ثلاثة ايام ، في اكد (٢٢,٧%) ان العملية غير منتظمة ، و(١١,٨%) اشاروا ان النفايات لا تجمع اطلاقا .

ان من مظاهر التحضر هو البيئة النظيفة والخالية من مسببات الامراض ، فيلاحظ ان نسبة ١١,٨% من العينة نسبة يجب اخذها بعين الاعتبار ، لاننا نتحدث هنا عن جانب صحي وجمالي ، فتراكم النفايات يؤدي الى الاضرار المباشر بالسكان وحقهم في بيئة نظيفة خالية من التلوث .

من خلال الاستعراض السريع لمتغيرات تقييم السكان لبيئتهم السكنية ، ومن خلال استعراض المعايير الدولية والوطنية للمسكن الملائم وحق الانسان فية يمكن ان نتوصل الى جملة من المشكلات التي يعاني منها السكان في مركز ناحية بهرز ، وهي مبينة حسب الشكل البياني التالي :

يلاحظ من الشكل(٧) ان من اهم المشكلات التي يعاني منها سكان ناحية بهرز على اساس ملئهم للاستمارات هو بالدرجة الاساس الرطوبة التي تجاوزت الـ (٦٨%) ، ثم تليها مشكلة عدم دخول اشعة الشمس وتقريبا كانت بنسبة (٦٦%) ، ونسبة عدم وجود الحدائق كانت تقريبا(٦٥%) ، تلتها بعد ذلك مشكلة النفايات وكانت بنسبة (٤٤%) ، ثم صعوبة المواصلات بنسبة (٢٤%) ، اما نقص الخدمات فكانت نسبته (١٣,٣%) ، وجاء تهروء المساكن بنسبة (١٢,٣%) من اجابات العينة ، ثم صغر المساحة السكنية بنسبة (٩,٥%) وتلته بعد ذلك المشكلات الاخرى بنسب متفاوتة من نسب اجابات الأشخاص على العينة .

الشكل (٧) نسب المشكلات التي يعاني منها سكان ناحية بهرز.



المصدر: الشكل من عمل الباحثة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

اي ان ٦٨% من هذه المساكن هم عرضه للاصابة بأعراض الاكتئاب ، وارتفاع نسبي الحساسية مؤدية الى الوصول الى مرض الربو وخاصة عند الاطفال ، لانهم أكثر تحسناً للافرازات التي تسببها الرطوبة في الجو ، كما ان نسبة ٦٦٥ من المساكن تعاني من قلة دخول اشعة الشمس الى مساكنهم وهو بالتالي يؤدي الى وجود الرطوبة في المسكن لانها تزداد في الاماكن المظلمة والبعيده عن نور الشمس ، كذلك فأن وجود الحدائق هو أمر ضروري للمحافظة على التوازن البيئي في المساكن وهو أمر معمول بهخ حتى في تصميم المدن فيجب ان تكون هناك مساحات خضراء تشغل مساحة من المدينة ، وهو ليس أمر جمالي فحسب وانما لان هذه المساحات الخضراء تستطيع ان تسحب كميات من الملوثات الغازية التي يسببها الانسان بنشاطاته الانسانية المختلفة مما يتسبب في وجود بيئة صحية نظف وأمن للعيش .

ثم تليها بعد ذلك مشكلة تراكم النفايات وكذلك والتي هي كما اسلفنا سابقا سببا للكثير من الامراض التي تنتقل عن طريق الملامسة او عن طريق الاستنشاق ، خاصة وان البعض يعمل على حرقها بالقرب من المساكن نتيجة لعدم انتظام عملية جمع النفايات ، مما يؤدي الى انتقال اضرارها عبر تباعد الدخان الناتج عن عملية الحرق وبالتالي تزداد المساحة الملوثة من النفايات .

تلتها مشكلة صعوبة المواصلات ، والنقص في الخدمات وكذلك تهرو المساكن وغيرها من المشكلات الاخرى التي تشكل بمجملها مسببات للاكتئاب لدى الانسان ، والشعور بالعصبية وعدم القدرة على الانتاج .

#### الاستنتاجات

من خلال البحث ، توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات ذات الصلة ببيئة السكن والمشكلات التي تواجهها ، فكل مشكلة منها العديد من الآثار التي تتركها على الانسان ،

كما ان الدراسات السكانية والمتعلقة بالبيئة السكنية تتطلب جهدا كبيرا وفريق عمل كبير للوصول الى نتائج دقيقة وصحيحة ، فهذه الدراسة تمت على اساس عينة من مركز الناحية ، ووزعت على شكل استمارات استبيان ، ولوحظ ان بعض الاستثمارات لم يتم ملؤها، وكذلك بعض الفقرات لم يتم الاجابة عنها ، مما يتطلب من العاملين على المسؤولين دعم مثل هكذا بحوث للمساعدة في التوصل الى نتائج حقيقى هاو قريبة من الواقع للفادة منها في عملية التخطيط والدراسات المستقبلية .

وعلى اساس الدراسة تم استنتاج الاتي :

١. تعاني نسبة كبيرة من المساكن من زيادة أثر حجم العائلة ، وكذلك عدد العوائل التي تشغل مسكن واحد.
٢. هناك عوائل تشغل مساحة صغيرة جدا تمثلت بـ(٢٠ م\_ ٥٠ ) ، وهي مساحة صغيرة جدا .
٣. كثرة المشكلات في البيئة السكنية ومنها الرطوبة ، والتهروء ، وعدم وجود اضاءة كافية ، وكذلك صعوبة المواصلات ، وتراكم النفايات ، كل هذه العوامل قد تؤدي الى التسبب في كون البيئة السكنية هي بيئة طاردة .
٤. خطورة بعض المشكلات ومنها اثار الرطوبة التي تزيد من خطر الاصابة بأمراض الحساسية وكذلك الربو ، والتي لها اثار مستقبلية ايضا في انها تسبب الاكتئاب وعدم القدرة على التواصل مع البيئة والافراد ، وهو ناتج عن مرض متلازمة المسكن .
٥. من هذا نستنتج ان هناك سوء في التخطيط والادارة البيئية ، في بناء المساكن الغير مطابقة للمواصفات ، والتي ينتج عنها مشاكل بيئية .

كما توصي الباحثة :

- (١) إجراء مسح للمساكن والبيئة السكنية ، لتحديد المشكلات السكنية والعمرانية وكذلك البيئة التي يعاني منها ساكنيها في المحافظة .
- (٢) دراسة الانماط المكانية للتوزيعات السكنية ، وتتم دراستها على وفق معايير محلية ودولية للخروج بحل للمشكلات السكنية .
- (٣) دعم الفرق البحثية في كافة المجالات ومنها السكانية والسكنية بصورة خاصة لانها تمس حياة الفرد بصورة مباشرة .

## المصادر

- ١.مضر خليل العمر،"بيئة السكن في محافظة ديالى حسب نتائج الحصر الشامل ٢٠١٠ ومضامينها.
٢. مضر خليل العمر وزميليه، جغرافية الاسكان، مطبعة جامعة صلاح الدين ، ١٩٩٠ .
٣. الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن ، التعداد العام للسكان والمساكن : محافظة ديالى ، خلاصة نتائج تعداد المباني والمنشآت والأسر لعام ٢٠٠٩ ، أيلول ٢٠١١ .

4.McHale and M. C McHale, Basic Human needs: A Framework for A action, (New Brunswick, New Jersey, Transaction Books), 1978  
نقلًا عن: دراسة السكن في قطاع غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق، ١٩٩٧ .

٥. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦.
- أنظر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الحق في السكن الملائم في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٥.
٦. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦.
٧. مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، والذي عقد في استانبول في تركيا خلال الفترة ما بين ٣-١٤/٦/١٩٩٦.

8. General Comment 4, The Right to Adequate Housing (Art. 11(1) of The Compilation of General Comments and Covenant)-(sixth session. 1991), General recommendations Adopted by Human Rights Treaty Bodies. U.N. Doc. HRI/GEN/1/Rev.1at53(1994), Para 8(c)

٩. الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن ، التعداد العام للسكان والمساكن : محافظة ديالى ، خلاصة نتائج تعداد المباني والمنشآت والأسر لعام ٢٠٠٩ ، أيلول ٢٠١١ .

١٠. تطوير أساليب تحقق الاقتصادية في المسكن ، محمد بن عبد الله إدريس ، الملتقى الثاني للهندسة القيمية المسكن الاقتصادي ، الرياض، المملكة العربية السعودية .

[www.araburban.net/files.php?file...of..](http://www.araburban.net/files.php?file...of..)

١١. اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ودوائر بلدية أمانة بغداد، ١٩٧٧ - ٢٠٠٢.
١٢. الشريف، روجي والجنابي، التكنولوجيات والتنظيم في عملية التوفير الدائم للمأوى الأساسي في المنطقة العربية، مجلة عالم المعرفة، العدد (١٥٠)، ١٩٩٠.
١٣. أمانة بغداد، دائرة التصاميم، مخطط التنمية الحضرية لمدينة بغداد ٢٠١٥، المرحلة الثانية، ٢٠٠١.

١٤. فرحات محروس، ملوثات البيئة الداخلية للمباني وأعراض المباني المريضة، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠١

١٥. أحمد خالد علام، تخطيط المدن، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.

<http://www.arab-eng.org/vb/showthread.php>. ١٦

١٧. بسام محمد مصطفى. دراسة تأثير المحيط التخطيطي والعمراني على التداعيات الأثرية وطرق ترميمها وصيانتها.

<http://forum.stop55.com/98776.html>. ١٨

<http://forums.fatakat.com/thread29619> ١٩